التعليل النحوي عند ابن ولاّد، من خلال كتاب

""الانتصار لسيبويه على المبرد""

د. البشير العوني

دكتوراه في البلاغة والخطاب

جامعة القرويين، مراكش، المملكة المغربية

Summary

There is a kind of research that has become prevalent in modern grammatical studies, its concern is to refer to the first source from which fundamentalists resort, in order to reconsider the treatment of grammar proofs by early grammarians.

If the fundamentalists have succeeded in many things, they may be wrong intentionally or not in others, which requires, for the contemporary researchers to extract the fundamental principles by returning to the original source; that is our Arabic grammatical heritage , in order to study it and try to identify some of its content.

This research came in an attempt to present a picture of the origin of the grammatical reasoning in the IBN WALLAD book named "AL INTISSAR LI SIBAWAYH ALA Al-MOBARRID".

Keywords : IBN WALLAD - grammatical studies - grammatical reasoning .

Résumé

Il existe une sorte de recherche qui s’est imposée dans les études grammaticales modernes, son souci est de faire référence à la première source à partir de laquelle les fondamentalistes recourent, afin de reconsidérer le traitement réservé par les premiers grammairiens aux preuves grammaticales.

si les fondamentalistes ont réussi à beaucoup de choses, ils peuvent avoir tort Intentionnellement ou non dans des autres, ce qui exige chez les chercheurs contemporains l'extraction des principes fondamentaux en revenant à la source initiale, c’est à dire notre héritage grammatical arabe, afin de l’étudier et d’essayer de cerner une partie de son contenu.

Dans ce cadre se place cette recherche qui vise à donner une image des fondements de L’explanation grammaticale; dans le livre d'IBN WALLAD, nommé "AL INTISSAR LI SIBAWAYH ALA Al-MOBARRID".

Mots-clés: IBN WALLAD - études grammaticales - L’explanation grammatical.

الملخص

هناك نوع من البحوث فرض وجوده في الدراسات النحوية الحديثة، همّه الرجوع إلى المصدر الأول الذي نهل منه العلماء الأصوليون، بغية إعادة النظر في تعامل النحاة الأوائل مع الأدلة النحوية، وذلك لأن العلماء الأصوليين كان مبنى عملهم

على الاجتهاد في استنباط الأصول، فهم إن كانوا قد أصابوا في أشياء كثيرة فمن الممكن أن يجانبوا الصواب في أشياء أخرى، وقد يكون فاتهم من الكتب النحوية ما هو أهل لاستخلاص أصول الاستدلال منه، فكان من المفيد أن نرجع إلى تراثنا النحوي بغية استنطاقه، ومحاولة الوقوف على بعض ما ينطوي تحته، فجاء هذا البحث محاولا إبداء صورة عن أصل التعليل النحوي عند ابن ولاد، في كتابه "الانتصار لسيبويه على المبرد".

كلمات مفتاحية: ابن ولاد – أصول النحو – التعليل النحوي

مقدمة:

إنّ البحث في أصول الاستدلال عند نحوي من النحاة المتقدمين هو بحث في الخلفية الفكرية التي كانت توجهه في اختياراته النحوية، إذ إن النحو قائم في أساسه على الدليل، والدليل يحتاج في إيراده إلى دراية به وبكيفية الاستدلال به، وإلى هذا تنبه علماء النحو الأصوليون[1] منذ أن بدأ التأليف في أصول الاستدلال النحوي.

فإذا كان بحث النحاة الأوائل يدور حول الأدلة التفصيلية لعلم النحو، باعتبارها أدلة يصح أن تبنى عليها القاعدة النحوية المحكّمة في توجيه الكلام العربي، صحةً وفسادًا، كالاستدلال مثلا لجواز مجيء الحال خبرا أو جواز مجيء التمييز معرفةً...، فإن الأصوليين الذين جاؤوا من بعدهم نظروا إلى الأدلة التفصيلية بغير العين التي ينظر بها أولئك، إذ كان الأصوليون يسعون بناء على عمل النحاة إلى استخلاص أدلة إجمالية، تُخرج الباحث من حضيض التقليد إلى يفاع على الدليل[2]، وذلك كالبحث في حجية القرآن والقراءات، وأنواع القياس النحوي، والزمن الذي يصح فيه الاحتجاج بالشعر والنثر وغير هذا من الأصول.

كان عمل الأصوليين إذا مبنيا – كما قال السيوطي – على البحث في أدلة النحو الإجمالية، من حيث هي أدلته، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدل بها[3]، وعلى هذا السمت جاءت تصانيف العلماء الأوائل كابن جني في "الخصائص"، وابن الأنباري في رسالتيه "لمع الأدلة" و"الإغراب في جدل الإعراب"، وتبعهم السيوطي في "الاقتراح" ، فكان عملهم يتجلى في الرجوع إلى المدونات النحوية القديمة، واستنباط أصول الاستدلال منها وإعادة صياغتها وترتيبها وشرحها، وتمييز صحيحها من سقيمها.

لكن هناك نوع من البحوث فرض وجوده أيضا في الدراسات النحوية الحديثة، كان همّه الرجوع إلى المصدر الأول الذي نهل منه العلماء الأصوليون، بغية إعادة النظر في تعامل النحاة الأوائل مع الأدلة النحوية، وذلك لأن العلماء الأصوليين كان مبنى عملهم على الاجتهاد في استنباط الأصول، فهم إن كانوا قد أصابوا في أشياء كثيرة فمن الممكن أن يجانبوا الصواب في أشياء أخرى، وقد يكون فاتهم من الكتب النحوية ما هو أهل لاستخلاص أصول الاستدلال منه، فكان من المفيد أن نرجع إلى تراثنا النحوي بغية استنطاقه، ومحاولة الوقوف على بعض ما ينطوي تحته مما يتصل بموضوع بحثنا، يقول تمام حسان: "ولست أتهم المؤلفين في أصول النحو بأن التفاصيل النظرية لم تكن واضحة في أذهانهم، إذ لو كان الأمر كذلك لما استطاعوا أن يحسنوا التطبيق، وكل ما أوجهه لهم

أنهم تركوا الكثير من المعلومات دون إثبات، لأنهم اتكلوا على شيوعها في زمانهم، أو لأنهم لم يجدوا من الضروري إثباتها"[4].

لذا كان البحث في مدونة نحوية قديمة عن أصول الاستدلال النحوي أمرا مشروعا لكل باحث، وكان هذا هو المبدأ الذي سار عليه كثير من الباحثين المعاصرين، شأن خديجة الحديثي في كتابها "الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه"، وكذلك محمد إبراهيم خليفة في "أصول النحو في الخصائص لابن جني"، وغيرهما من الباحثين، وكذلك سرنا على هذا النهج في بحثنا هذا، إذ اتخذنا من كتاب ابن ولاد[5] الموسوم بـ"الانتصار لسيبويه على المبرد" مصدرا في استنباط أصول الاستدلال النحوي منه، فكانت الغاية التي من أجلها عقدنا هذا البحث تتجلى في أمرين اثنين:

– أولا: الوقوف على تصور ابن ولاد لأدلة النحو الإجمالية، سواء من حيث مفاهيمها وأنواعها أم من حيث شروطها وضوابطها.

– ثانيا: معرفة الكيفية التي وظّف بها ابن ولاد هذه الأصول النظرية في رده على المبرد، وذلك بعقد المقارنة بينها وبين ما جاء به غيره من العلماء الذين أسهموا في العناية بأصول الاستدلال النحوية.

إن الكلام عن الاستدلال النحوي هو كلام عن الأصول والأحكام النحوية الإجمالية التي قام عليها النحو العربي، والتي تحكمت ووجهت التفكير النحوي عند النحاة، "وكانت لمؤلفاتهم كالشرايين التي تمد الجسم بالدم والحيوية"[6]، وهي لم تكن في زمان هؤلاء النحاة مجردة واضحة المعالم كما نعهدها اليوم في كتب الأصول، إلّا أن وعيهم بها وبضرورتها كان حاضرا في أذهانهم، فبواسطتها تعامل النحاة الأوائل مع ما وجدوه من كلام العرب، إن من حيث الرواية للشواهد النحوية وضوابطها، أو من حيث الدراية بالأحكام التي يمكن استخلاصها منها، وبواسطتها استطاع النحاة أن يجعلوا من القياس النحوي جهازا قادرا على أن يُلحق ما جدّ من أساليب العرب –مما لم يكن للنحاة به عهد في النقل– بكلامها، وأن يجعل منه كلاما عربيا مقبولا.

وكانت المحاولات الأولى لاستنباط أصول الاستدلال النحوي من كلام النحاة الأوائل هي محاولة أبي بكر بن السرّاج في "الأصول" وابن جني في "الخصائص" ، وكان عملهم يرتكز على التتبع والملاحظة ثم الوصف والتحليل، وأخيرا الاستنباط والتأصيل، ثم جاءت بعد ذلك محاولة الأنباري والسيوطي بعده، فكان أن جمعوا ما تفرّق من كلام النحاة الأصوليين، وراجعوه وحذفوا منه وأضافوا، ثم تتالت التصانيف في أصول الاستدلال منذ عصر السيوطي إلى عهدنا هذا، وهو مما يمكن أن يوزعه الناظر فيه من حيث الجملة على صنفين:

– صنف من المؤلفات ارتبط بكتاب "الاقتراح" للسيوطي، شرحا وتحشية، واختصارا وتعليقا، ومنه كتاب "داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح" لابن علان، و"ارتقاء السيادة" لأبي زكريا الشاوي، و"فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح" لابن الطيب الفاسي.

– صنف من المؤلفات ظهر في العصر الحديث، أعاد النظر في كلام العلماء الأصوليين الأوائل في أصول الاستدلال النحوي، فجاءت التآليف فيه على نمط من التجديد في المادة والتصنيف والتبويب، وأضافت إلى أصول النحو بعض المباحث التي لم يتطرق إليها الأصوليون القدامى، كمبحث العامل والتأويل وغيرها.

حول كتاب "الانتصار لسيبويه على المبرد" لابن ولاد:

كتاب "الانتصار" في أصله كتابان، الأول كتاب المبرد "مسائل الغلط"، والثاني انتصار ابن ولاد لسيبويه على المبرد، أما كتاب "مسائل الغلط"، فهو كتاب ألفه المبرد ردا على بعض المسائل التي رأى أن سيبويه غلِط فيها، فتتبّع كلام سيبويه في الكتاب بالبحث والتنقيب، فجاءت مسائل الغلط التي استخرجها منه موزعة على جميع أبواب الكتاب، من أول باب"مجاري أواخر الكلم" إلى أبواب مسائل الصرف في آخر الكتاب، وهو يعد من الكتب المفقودة من المكتبة العربية، ولم يبق منه إلا ما نقل ابن ولاد في "الانتصار" منه.

أما كتاب "الانتصار" فهو كتاب – كما يبدو من عنوانه – ألفه صاحبه انتصارا لسيبويه على المبرد، إلا أنه سار فيه متبعا منهجا علميا محْكما، يجمع فيه بين حسن الترتيب وسهولة العبارة، ويمكن أن نجمل معالمه في أنه: أولا قام التقديم بين يدي رده على المبرد بمقدمة قصيرة ذكر فيها قصده من تأليف كتابه "الانتصار"، قال فيها: "هذ كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أن سيبويه غلط فيها ونبينها، ونرد الشبه التي لحقت فيها"[7]، وهو لا يريد بهذا أنه يذكر جميع ما اختلف فيه المبرد مع سيبويه، بل عنى ما جمعه المبرد من مسائل في كتاب "مسائل الغلط"، قال ابن ولاد – في غير المقدمة –: "إلا أننا نقتصر على المسائل التي جمعها محمد بن يزيد وألفها في كتابه"[8].

ثم ذكر ابن ولاد ما دفعه إلى هذا التأليف، وهو أن المبرد رد على سيبويه "برأي نفسه ورأي من دون سيبويه"[9]، يقصد بذلك أن المبرد اعتمد في الرد على رأيه دون استدلال قائم على أصول معتبرة، أو أنه جنح إلى آراء من هو دون سيبويه في العلم والتمكّن، ثم بعد ذلك أورد ابن ولاد أنه التزم في ردوده منهج الحياد والعدل في الرد واتباع الحق، وإن كان هذا مما شكك فيه بعض الدارسين كشوقي ضيف[10] وأحمد مختار عمر[11]، وبعد هذه المقدمة الموجزة انتقل إلى ذكر المسائل التي خطّأ فيها المبرد سيبويه، فيبدأ بذكر كلام سيبويه بنصه كما نقله المبرد، ثم يثنّي بنص اعتراض المبرد، ويختم بذكر أوجه رده على المبرد.

بتتبع مسائل كتاب "الانتصار" نجد ابن ولاد يسلك سبيلا واحدا في الرد لا يكاد يتخلف عنه إلا قليلا، وهو أنه يعمد إلى كلام سيبويه كما نقله عنه المبرد فيوثّقه، ثم يبين ما بني عليه كلام سيبويه من أصول نحوية، ويعضدها ويمثل لها، ثم بعد ذلك يأتي إلى اعتراضات المبرد فيقسّمها بحسب قوتها، ويشرع في الرد عليها واحدا واحدا مفتتحا بقوله "أما قوله كذا فالجواب عنه كذا"، وقد يقدم اعتراضه على المبرد على انتصاره لسيبويه.

توقِف دراسة كتاب "الانتصار لسيبويه على المبرد" على حقيقتين اثنتين هما:

– كون ابن ولاد يعتمد في رده على المبرد في كثير من الأحيان على القواعد النحوية التي سطرها النحاة قبله، ويجعلها حجة قائمة بنفسها في دحض الآراء التي خالف فيها المبرد سيبويه، فهو لا ينكر هذه القواعد ولا صحة الاحتجاج بها، لذلك نراه في كثير من الأحيان يقتصر في الرد على المبرد عليها، فلا يكتفي إلا ببيانها وتوضيحها وبتصحيح إسقاطها على المسألة المختلف فيها.

– أن ابن ولاد في جانب آخر يجعل من بين أدواته في الاستدلال ما يُعرف في زمنٍ تلا زمنه بأصول الاستدلال النحوي، وقد تمثله في كتاب "الانتصار" أحسن تمثّل، فلا غرو أن نراه في كثير من المواضع يوافق ما جاء عند علماء الأصول المتأخرين عنه.

يقوم هذا البحث على الكشف عن منحى من المناحي الأصولية في فكر ابن ولاد، وهو التعليل النحوي، باعتباره مفهوما من المفاهيم التي تم تداوله في كتب أصول النحو، فتعددت القواعد والضوابط المتعلقة به، فكان من المهم العمل الوقوف على وجهة نظر ابن ولاد حوله، وذلك من خلال تتبع آرائه المبثوثة في كتابه "الانتصار لسيبويه على المبرد".

حول التعليل النحوي

التعليل من المصطلحات التي تداولها مجموعة من الحقول المعرفية، فنجدها عند الفلاسفة والمناطقة والفقهاء، كلٌّ من هؤلاء ينظر إلى التعليل نظرته الخاصة، أما النحاة فكانوا ينظرون إلى التعليل نظرة غائية، تبحث عن الغاية الكامنة وراء الظاهرة النحوية[12]، ولا بد أن نفرق بين أمرين ونحن نخوض في مباحث العلة النحوية، وهو أن العلة في الدراسات النحوية والأصولية على نوعين:

– العلة النحوية التي هي عنصر من عناصر القياس النحوي، إلى جانب المقيس عليه والمقيس والحكم، وهي التي من أجلها اكتسب المقيس حكم المقيس عليه.

– العلة النحوية التي هي العلة التي من أجلها يفترض النحاة أن ظاهرة من الظواهر النحوية جاءت على صورةٍ ما.

يقول ابن جني مفرقا بين هاتين العلتين: "اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها، كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه، وغير ذلك، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها، غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب؛ وضرب آخر يسمى علّة، وإنما هو في الحقيقة سبب يجوِّز ولا يوجب، من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة، هي علة الجواز لا علة الوجوب، ألا ترى أنه ليس في الدنيا أمر يوجب الإمالة لا بد منها، وأن كل ممالٍ لعلة من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه، فهذه إذا علة الجواز لا علة الوجوب"[13].

ورغم أن هذين النوعين من العلل تتداخل مباحثهما كثيرا، فإن النوع الثاني من العلة النحوية هو ما يعنينا هنا، وعنه يقول محمد خير الحلواني: "يراد بالعلة تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ويصل إلى المحاكمة الذهنية"[14].

وهذه العلة هي التي اعترض على وجودها قليل من العلماء الأولين وثلة من العلماء الآخرِين، من أشهرهم ابن مضاء القرطبي، حيث يقول عنها: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا، كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقا"[15]، ويقول شوقي ضيف متابعا له: "وواضح أن العلل التعليمية هي التي يحتاجها الناشئة في تعلم النحو، أما العلل القياسية والجدلية أو العلل الثواني والثوالث فتزيّدٌ لا جدوى فيه إلا شغل العقل بالتأمل والنظر"[16].

1- الغاية من التعليل النحوي:

إذا كانت حجة ابن مضاء التي سقنا آنفا في أن هذا التعليل لا يفيد نطقا، فما هي حجة الأولين في اعتماد التعليل النحوي؟ يجيب تمام حسان عنهم بقوله: "ليحُولوا دون الأصول المجردة وبين أن تُرى وكأنها خطوة في الظلام الدامس، لأن العلة أصبحت رابطة عقلية بين المستعمل الحسي والمجرد العقلي، فأعطت المجرد نوعا من التفسير والإيضاح الذي هو بحاجة إليه"[17].

فما يفهم من كلام تمام حسان هو أن النحاة إنما لجؤوا إلى التعليل النحوي قصد تفسير وإيضاح الظواهر النحوية، وجمعِ ما اشترك منها في علل جامعة وعامة، تصلح أن تجعل أصلا تعلل به الظواهر النحوية المختلفة، فإذا كان هذا ملخصا عن رأي العلماء حول الغاية من التعليل النحوي، فما رأي ابن ولاد من خلال "الانتصار" حول الغاية من التعليل النحوي؟

يقول ابن ولاد: "من أين علم النحويون علل هذه الضروب من الإعراب؟ والعرب لم تخبرنا عن ضمائرها ولا أنبأتنا عن إرادتها، فإذا قال – أي المبرد – علمنا ذلك من جهة الاستقراء لكلامها والمراعاة لألفاظها، فلما رأيناها تأتي بعد كل عامل من هذه العوامل بنوع من الإعراب علمنا أنه الموجب لذلك الضرب من الإعراب، وهذا من أكبر أصول النحويين في استخراج العلل التي تجمع هذه الأشياء قطعة قطعة، وتحيط بها بابا بابا"[18].

من خلال قول ابن ولاد هذا نجد أنفسنا أمام استنتاجين:

– كون الهدف من التعليل الذي ورد عند النحويين هو أن "تُجمع الأحكام الإعرابية قطعة قطعة، ويُحاط بها بابا بابا"، وهو ما يفسر كلام تمام حسان من أن التعليل النحوي إنما أورده النحاة الأوائل استجماعا لشوارد الظواهر النحوية، وبغية في أن تدخل تحت نسق عام وجامع، يكون عمدة لتعليل ما استحدث من الظواهر.

– كون العلل النحوية كانت قائمة في أذهان العرب لما تكلمت بلغتها، فجاء النحاة بعدهم ليستقرئوا لغتهم ويستخرجوا منها العلل.

ويلاحظ أن كلام ابن ولاد الأخير يتطابق كثيرا مع كلام الخليل، الذي كان من أوائل من انتهج سبيل التعليل النحوي، كان الخليل يقول وقد سُئل: "عن العرب أخذتها – أي العلل – أم اخترعتها من نفسك؟" فأجاب: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، وعللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه"[19]، ويزيد ابن السراج سببا آخر دفع النحاة إلى التماس طريق التعليل النحوي، وهو أن التعليل النحوي يبين حكمة العرب في كلامها، فيقول في "الأصول": "وإنما يُستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويُتبين به فضل هذه اللغة على غيرها"[20].

2- أنواع العلل

بعد أن فرقنا بين نوعين من العلل في أول الفصل، بين العلة القياسية التي هي عنصر من عناصر القياس، والعلة الغائية وهي التي تبين حكمة العرب في كلامها، فرّق العلماء بين نوعين من أنواع العلة الغائية، يقول أبو عبد الله الجليس: "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم"[21].

2-1- ما يطرد من العلل في كلام العرب

أما النوع الأول من العلل فهي الأكثر تداولا، وأنواعها كثيرة تخرج عن الحصر، أوصلها بعضهم إلى أربعة وعشرين نوعا[22]، وكثير من هذه العلل تتقاطع مع الأدلة النحوية التي يستدل بها في إثبات الأحكام، كـ"العلة القياسية"[23] و"العلة السماعية"[24]، وذلك مثل ما علل به "ابن عصفور حذف التنوين من العلم الموصوف بـ(ابن) مضاف إلى علم بعلة مركبة من مجموع أمرين، وهو كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين"[25].

ولم يخل كتاب "الانتصار" من ذكر بعض أنواع هذه العلل، وليس من المستغرب أن يرد فيه مثل ذلك وقد كتبه ابن ولاد في زمنٍ لم يُعب فيه الأخذ بالتعليل النحوي قط، وهذا النوع من العلة النحوية ورد ذكره كثيرا في "الانتصار"، نقتصر منه على ثلاثة مواضع:

يقول ابن ولاد: "إن شئت قلت (ما قام زيد ولا عمرو)، فإن شئت أكدت النفي، وزدت (لا) أولا، وإن شئت حذفتها"، ثم قال بعده "ومعناه بنقصانها كمعناه بزيادتها"[26]، فعلّل ابن ولاد عدم تكرير (لا) في أول الكلام بأنها لا تضيف معنى، فحذفت في الكلام اختصارا، وهذه العلة عند السيوطي "علة اختصار"[27].

ومثال آخر ضمن مسائل الصرف في "الانتصار"، يقول فيه ابن ولاد: وإنما لم يجز أن تهمز الواو في (حمراوون) "لأن الهمز إنما ترك فيها فرقا بينها وبين ما هي أصل أو مبدلة من الأصل كهمزة (قرّاء) و(رداء)"[28]، وهذه العلة عند السيوطي "علة فرق"[29].

ويقول ابن ولاد عن قول سيبويه: "وذلك قولك لتفعلنّ ذاك ولتذهبنّ، لأنه اجتمعت فيه ثلاث نونات، فحذفوها استثقالا"[30]، قال: "وهذا اعتلال يستدل على صحته بما نجد من طباعنا من استثقال ما استثقلت العرب، وهذا النحو

من العلل صحيح لا يُدفع، لأن وجودنا إياه في أنفسنا شاهد عدل على ما ادعي في غير هذا"[31]، فذهب ابن ولاد متابعا سيبويه إلى أن العلة التي من أجلها تركت العرب اجتماع النونات، هو ما وجدوا من استثقال في اللفظ، وهذه العلة سماها السيوطي "علة استثقال"[32].

يحيل ابن ولاد علاوة على ما ذكرنا بقوله "ما نجد في طباعنا" وبقوله بعدُ "تشهد فطرة الإنسان بصحته"[33] على أمرٍ أشار إليه ابن جني في "الخصائص" من أن العلل النحوية تحيل إلى الحس، يقول ابن جني: "اعلم أن علل النحويين، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين، أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين، وذلك أنهما إنما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس"[34].

2-2- ما يظهر حكمة العرب من العلل

هذا الصّنف من العلل أشار إليه ابن السراج في "الأصول"، والزجاجي في "الإيضاح"، ولنركز على قول ابن السراج لأنه أقرب مأخذا وأشبه بكلام ابن ولاد، يقول ابن السراج: "اعتلالات النحويين ضربان:

- ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب.
- وضرب يسمى علّة العلة، مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا، والمفعول منصوبا.

وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يُستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويُتبين به فضل هذه اللغة على غيرها"[35].

هذا الضرب من التعليل ورد ذكره أيضا على لسان ابن ولاد في مثال واضح جلي يقول فيه أثناء حديثه عن علة تغيّر حركات الإعراب على أوائل الفعل: "لأن الفعل في الأصل مبني على التغيير بتصرفه وتنقله من حال مضي إلى حال استقبال، ويبنى منه فاعل ومفعول ومصدر، فاحتمل ذلك، ولم يكن مثل ذلك في الاسم إلا شاذا، لأن الاسم إنما يدل على المسمى بهيأته، فإذا غيّر بطلت دلالته، والأفعال إنما هي عبارة بنيَتْ للأزمنة وليست بموضوعة لمسميات، فاحتملت من التغيير ما لم يحتمله الاسم، ألا ترى أن الجيم من (جمل) والراء من (رجل) وما أشبه هذا لا يجوز فتحها لحرف الحلق، ولو فتحناهما لم يدلا على المسميّن، ونحن إذا فتحنا العين من يفعل أو كسرناها لم تتغير دلالتها على وقوع الحدث في الزمان والمستقبل"[36].

تحدث ابن ولاد في هذا النص عما سماه ابن السراج "علة العلة"، فكأن ابن ولاد هنا سئل عن علة تغيّر حركة أول الفعل، وعن علة عدم تحرك أول الاسم، فأجاب بأنّ الفعل ينتقل في الأزمنة المختلفة، فصح بذلك أن تتغير حركة أوّله بتغير الزمن الذي يدل عليه، أما الاسم فإنما يدل على هيئة مجردة من الدلالة على الزمن، فإذا غيّر بطلت دلالته.

3- التعليل بعلتين فأكثر:

يقول ابن جني حول هذا الأمر: "يجوز التعليل بعلتين، ومن أمثلة ذلك قولك: هؤلاء مسلميَّ، فإن الأصل مسلموي، فقلبت الواو ياءً لأمرين، كل منهما موجب للقلب غير محتاج إلى صاحبه للاستعانة به على قلبه، أحدهما: اجتماع الواو والياء، وسبق الأولى منهما بالسكون، والآخر: أن ياء المتكلم أبدا تكسر الحرف الذي قبلها إذ كان صحيحا، فوجب قلب الواو ياء وإدغامها، ليمكن كسر ما تليه"[37]، وذهب الأنباري إلى أنه لا يجوز التعليل بعلتين، "لأن العلة النحوية بمنزلة العلة العقلية، فينبغي أن تجري مجراها، ولا يثبت الحكم فيها إلا بعلة واحدة"[38].

الظاهر أن بين كلام ابن جني والأنباري تعارضا، إلا أنه عند التحقيق نجد الأنباري يقصد بكلامه حول العلة: العلة الموجبة للحكم، وعليها بنى كلامه في "لمع الأدلة"، وابن جني يتحدث عن العلة المجوّزة للحكم، وهي السبب الذي أوجب العلة، وفرق بين العلتين، يقول محمد سالم صالح: "يبدو أن الاختلاف حول اشتراط الطرد والعكس في العلة أو تعليل الحكم بعلتين أو إلحاق الوصف بالعلة يرجع في الأساس إلى الاختلافات حول طبيعة هذه العلة"[39].

قال ابن ولاد في التعليل بعلتين – وذلك حين أتى المازني بعلةٍ علل بها اجتناب العرب الجمع بين النونات – قال: "والعلة التي أتى بها –أي سيبويه– للاستثقال بالنونات علة قاطعة على أصل متفق عليه، تشهد فطرة الإنسان بصحته، والعلة التي أتى بها المازني خليقة حسنة غير ناقضة للأخرى، وقد تكون للمسألة علتان وعلل، وليس ما كان خليقا من العلل لأنه أشبهَ بعضَ كلامهم واستحسن كذلك وظُن أنه مرادهم إذ لم يوجد أقرب منه ولا أشبه مثل ما قامت الدلالة على أنه مقصدها وإرادتها"[40].

ولم يكتف ابن ولاد بأن أورد علة سيبويه والمازني واستحسن كل واحدة من العلتين، بل أضاف علة أخرى رآها في المسألة، قال عنها: "وفي هذه المسألة علة في حذف النون هي أحسن مما حكاه محمد عن المازني مستخرجة من قول سيبويه، منتزعة من مذهبه"[41]، ثم ساقها بقوله: "العرب فعلت بلام (فَعَلَ) كما فعلت بلام (يفعَلُ) في البناء على السكون في قولك (فعلْنَ) و(يَفْعَلْنَ)، وعلى الفتحة في قولك (فَعَلَ) و(هل يَفْعَلَنَّ)، فإذا كانت مع نون التوكيد مبنية على الفتح مضارعا بها الفعل الماضي، وجب حذف النون في التثنية والجمع، لأنها إنما تدخل الإعراب، فإذا ثنيت في واحدها زال الإعراب من تثنيتها ومن جمعها"[42].

4- إلحاق الوصف بالعلة

يقول ابن جني في باب "في الزيادة في صفة العلة لضرب من الاحتياط: "ومن ذلك قولك في جواب من سألك عن علة انتصاب زيد، من قولك (ضربت زيدا)، إنه إنما انتصب لأنه فضلة ومفعول به، فالجواب قد استقل بقولك (لأنه فضلة)، وقولك من بعد (ومفعول به) تأنيس وتأييد لا ضرورة بك إليه ... غير أنه في ذكرك كونه مفعولا معنى ما، وإن كان صغيرا، وذلك أنه قد ثبت وشاع في الكلام أن الفاعل رفعٌ والمفعول به نصبٌ، وكأنك أنست بذلك شيئا، وأيضا فإن فيه ضربا من الشرح، وذلك أن كون الشيء فضلة لا يدل على أنه لا بد من أن يكون مفعولا

به، ألا ترى أن الفضلات كثيرة، كالمفعول به والظرف والمفعول له...، فلما قلت (مفعول به) ميزت أي الفضلات هو، فاعرف ذلك وقسه"[43].

يقر ابن جني هنا بأنه قد يجوز الاستطراد في التعليل بشرط أن يضيف هذا التعليل شيئا، وإلا كان من قبيل الحشو الذي لا فائدة في ذكره، يقول ابن جني: "ولو استظهرت بذكر ما لا يؤثر في الحكم لكان ذلك منك خطلا ولغوا من القول"[44].

ونمثل لما ذُكر من كلام ابن ولاد في "الانتصار" حين يرد على المبرد في تعليله منع الصرف من (يهود) بأنه على وزن الفعل من(هاد يهود)، قال: "العرب تجري يهود مجرى مجوس في التأنيث، وهما نظيران، وإذا أنثتهما وجعلتهما معرفة فقد لزم ترك الصرف بهاتين العلتين، والراد معترف بهما، وجعل ادعاءه علة ثالثة ردا، فإن صح ما قال: إن الياء زائدة وجعلت من هاد يهود، فهذه علة ثالثة، والعلتان تكفيان في منع الصرف"[45].

فابن ولاد من خلال قوله يذهب مذهب ابن جني في هذا المبحث من أنه لا يجوز إلحاق الوصف بالعلة إذا كانت حشوا، وأما رفض الأنباري[46] إلحاق الوصف بالعلة فالجواب عنه مثل الجواب في المبحث الذي قبل هذا.

خاتمة

مبحث العلة من بين المباحث التي استأثرت بكلام كثير من العلماء قديما وحديثا، ولم يعرف مبحث في أصول النحو ما عرف هذا من التقسيمات والتفريعات، لكنها مع كثرتها وتداخلها كانت في عقل ابن ولاد واضحة وجلية، والدليل على ذلك أنه استطاع أن يوظفها في كتابه "الانتصار" أحسن توظيف، فالذي يلاحظ من خلال كلام ابن ولاد أنه كان على وعي تام بأنواع العلة والفروق بينها، وتصرّفها في الكلام، فلذلك جاء استثماره وتوظيفه لأنواعها صحيحا، ولا شك أن الكشف عن أصول أخرى في كتابه "الانتصار"، مثل أصل النقل أو الإجماع أو العلة وغيرها، سيكشف عن نظرة متكاملة لنظرية أصول النحو العربي في فكر أبي العباس ابن ولاد.

الهوامش:

[1] سنوظف اصطلاح "علماء النحو الأصوليون" أو "الأصوليون"، للتعبير به عن علماء النحو الذين عنوا بالتأليف في أصول النحو.

[2] الأنباري، أبو البركات، لمع الأدلة في أصول النحو، قدم له وعني بتحقيقه سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، 1377هـ=1957م، ص (80).

[3] السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1426هـ=2006م، ص (13).

[4] حسان، تمام، الأصول: دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، دار الثقافة، ط (1)، 1401هـ=1981م، ص (114).

[5] هو أبو العباس أحمد بن محمد النحوي التميمي المصري، يعرف بابن ولاد نسبة إلى جده الوليد الذي كان يشتهر بولّاد، تتلمذ على أبي إسحاق الزجاج، وأحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، راوية كتب أبيه عبد الله، له كتاب "المقصور والممدود"، حققه إبراهيم محمد عبد الله عن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، و كتاب: "الانتصار لسيبويه على المبرد"، حققه زهير عبد المحسن سلطان، عن مؤسسة الرسالة عام 1416هـ=1996م ببيروت، توفي رحمه الله كهلا عام 332هـ، انظر بغية الوعاة للسيوطي (386/1)، إنباه الرواة للقفطي (134/1-136)، شذرات الذهب لابن العماد (180/4)، معجم الأدباء لياقوت (460/1).

[6] عيد، محمد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، عالم الكتب، ط (3)، 1988م، من المقدمة.

[7] ابن ولاد، أحمد، الانتصار لسيبويه على المبرد، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1)، 1416هـ=1996م، ص (43).

[8] الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (44).

[9] الانتصار لسيبويه على المبرد،مرجع سابق، ص (43).

[10] ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، دت، ص (331).

[11] عمر، أحمد مختار، أنا واللغة والمجمع، عالم الكتب، القاهرة، ط (1)، 1422هـ=2002م، هامش ص (118).

[12] انظر الأصول: دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ص (189)، وما بعدها.

[13] ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ص (164/1).

[14] الحلواني، محمد، أصول النحو العربي، إفريقيا الشرق، المملكة المغربية، 2011م، ص (105).

[15] ابن مضاء، الرد على النحاة، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، ط (1)، ص (137).

[16] الزجاجي، أبو القاسم، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، ط (6)، 1416هـ=1996م، المقدمة.

[17] الأصول: دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، مرجع سابق، ص (188).

[18] الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (128).

[19] الإيضاح في علل النحو للزجاجي، مرجع سابق، ص (65-66).

[20] ابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، (35/1).

[21] الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص (256).

[22] الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص (256-267).

[23] أصول النحو العربي، مرجع سابق، (112).

[24] الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص (257).

[25] الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص (280).

[26] الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (95-96.).

[27] الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص (263.).

[28] الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (215).

[29] الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص (259).

[30] سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط (3)، 1403هـ=1983م، (519/3).

[31] الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (234-235.).

[32] الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص (259).

[33] الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (236).

[34] الخصائص، مرجع سابق، ص (48/1.).

[35] الأصول، مرجع سابق، (35/1).

[36] الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (248.).

[37] الخصائص، مرجع سابق، ص (174/1)، بتصرف، الاقتراح في علم أصول النحو، مرجع سابق، ص (288.).

[38] لمع الأدلة، مرجع سابق، ص (117-121.).

[39] صالح، محمد سالم، أصول النحو: دراسة في فكر الأنباري، دار السلام، ط(2)، 1430هـ=2009م، ص (348).

[40] الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (236).

[41] الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (236-237.).

[42] الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (237).

[43] الخصائص، مرجع سابق، ص (196/1-197).

[44] الخصائص، مرجع سابق، ص (195/1).

[45] الانتصار لسيبويه على المبرد، مرجع سابق، ص (198-199.).

[46] لمع الأدلة، مرجع سابق، ص (125-126.).